مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning



2026/11/21

السومري الرقمي: نموذج مقترح لعملة رقمية للبنك المركزي العراقي لتطوير نظام تسوية المعاملات المالية الحكومية

د. عماد محمد علي عبد اللطيف

● ورقة بحثية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

السومري الرقمي: نموذج مقترح لعملة رقمية للبنك المركزي العراقي لتطوير نظام تسوية المعاملات المالية الحكومية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع / الاقتصاد والتنمية

د. عماد محمد علي عبد اللطيف/ كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

I. الملخص

- حقق العراق تقدماً في مجال تطوير البنية التحتية الرقمية، فقد عمل البنك المركزي العراقي خلال السنوات الماضية على تطوير ذلك، بما في ذلك نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS)، ونظام المقاصة الإلكترونية، ونظام الدفع بالتجزئة، والدفع بواسطة الهاتف النقال، والمقسم الوطني للمدفوعات (National Switch) ويهدف هذا التطور بصورة عامة إلى زيادة استخدام أدوات الدفع الإلكتروني، وتقليل الاعتماد على النقد، وتوفير قاعدة بيانات للتحويلات، وتعزيز الرقابة الإلكترونية عليها.
- تأتي فاعلية العملة الرقمية من اعتبارات تقليل الاعتماد على النقد الورقي، ورفع كفاءة نظام المدفوعات، وتعزيز الشمول المالي، وتقليل الاقتصاد النقدي غير الرسمي، وتعزيز السياسة النقدية، ومكافحة غسل الأموال والتهرب المالي، ودعم التحول إلى الاقتصاد الرقمي.
- إن نظام العملة الرقمية يعمل من خلال المحافظ الرقمية، ومنصات الدفع الرقمية، كونها تُعدّ البنية التحتية بين المستخدمين والمصارف والمؤسسات الحكومية والتجارية، ونظام التسوية المركزي، والهوية المالية الرقمية، وأدوات البرمجة المالية، وأنظمة الرقابة ومكافحة غسل الأموال.
- يمكن أن تعمل النقود الإلكترونية على إعادة هندسة العلاقة بين النظام المصرفي والمواطن من خلال الطلب على النقود، وسرعة دوران النقود، وإدارة السيولة، والودائع المصرفية، والوساطة المصرفية، وانتقال السياسة النقدية، وإدارة الأزمات المالية.
- يمكن أن تقود العملة الرقمية إلى تغيير العلاقة بين البنك المركزي والمصارف التجارية؛ فإذا تمكّن الأفراد من الاحتفاظ بأرصدة رقمية مباشرة لدى البنك المركزي

دون الحاجة إلى الوساطة المصرفية، فإن ذلك سيقود إلى انتقال جزء من الودائع من المصارف التجارية إلى العملة الرقمية للبنك المركزي، وهذا سيحدّ من قدرة بعض المصارف على استخدام الودائع في منح الائتمان، خصوصاً في حالات فقدان الثقة أو الأزمات المالية. وهذا الأمر يتطلب إعادة تصميم نموذج يحافظ على دور المصارف التجارية في الوساطة المالية.

- يمكن أن تسهم العملة الرقمية في تعزيز الاستقرار المالي من خلال تحسين كفاءة المدفوعات والتسويات، لكنها في الوقت نفسه قد تخلق مخاطر جديدة؛ ففي حالة الأزمات المصرفية، قد يحاول الأفراد تحويل ودائعهم بسرعة من المصارف التجارية إلى الدينار الرقمي، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة سرعة سحب الودائع وتعميق الأزمات المصرفية، وهذا يتطلب تحديد عمليات التحويل والحيازة.
- يصدر السومري حصرياً من البنك المركزي العراقي، وتكون مسؤوليته الأساسية تحديد كمية الإصدار والمحافظة على استقرار قيمته وفق وحدة القياس المعتمدة، وتكون قيمته 1 سومري = 10,000 دينار عراقي، ويُستخدم هذا السعر لأغراض تنظيمية، ترد أسبابها أثناء النقاش. كما أن المشروع لا يقوم على الإجبار، وإنما على تقديم الحوافز الاقتصادية.
- تقوم وزارة المالية بإدارة الجانب المالي من العملية، بحيث تخصص المبالغ اللازمة للرواتب وفق النظام المعتمد، ثم يحصل الموظفون المشمولون بالتجربة على جزء من مستحقاتهم بالسومري، ويصبح السومري بعد ذلك وسيلة دفع وتسوية حقيقية، وليس مجرد رصيد رقمي ساكن، ويمكن الاحتفاظ به كوديعة مصرفية، ويمكن من خلاله دفع الالتزامات، كما يمكن استخدامه في تسوية المدفوعات بين المؤسسات والوزارات الحكومية، بما يؤدي إلى إنشاء دورة مالية رقمية داخل القطاع الحكومي يمكن تتبعها وقياسها بصورة مستمرة.

- من المتوقع أن يحقق المشروع مجموعة من الآثار الاقتصادية، أهمها تحسين الشمول المالي، وتقليل الاعتماد على التعاملات النقدية، والارتقاء بالشفافية المالية، وتعزيز الرقابة على حركة الأموال، والحد من بعض أشكال التسرب والفساد، وتحسين كفاءة إدارة التدفقات النقدية الحكومية.
- تقترح الدراسة تنفيذ المشروع على مرحلة تجريبية تمتد من 3 إلى 6 أشهر، تبدأ بعدد محدود من الوزارات والموظفين والخدمات الحكومية، ثم تخضع لعملية تقييم شاملة قبل اتخاذ قرار التوسع.

II. تمهيد

يشهد النظام النقدي والمالي العالمي تحولاً متسارعاً نتيجة التطورات التكنولوجية في مجالات المدفوعات الإلكترونية، وتقنيات السجلات الموزعة، والذكاء الاصطناعي، والأنظمة المالية الرقمية. وقد أدى هذا التحول إلى إعادة النظر في طبيعة النقود ووسائل إصدارها وتداولها وتسويتها، ولا سيما مع تنامي استخدام وسائل الدفع الإلكتروني وظهور العملات المشفرة والأصول الرقمية.

وفي هذا السياق، اتجه عدد متزايد من البنوك المركزية إلى دراسة إمكانية إصدار العملة الرقمية[1] (Central Bank Digital Currency–CBDC) بوصفها شكلاً رقمياً من النقود السيادية. ولا تمثل هذه العملة مجرد وسيلة دفع إلكترونية جديدة، وإنما يمكن أن تمثل تحولاً في البنية الأساسية للنظام النقدي وآليات انتقال السياسة النقدية وإدارة السيولة وتسوية المدفوعات.

ويكتسب موضوع العملة الرقمية أهمية خاصة بالنسبة للعراق في ظل توجه البنك المركزي العراقي نحو تطوير البنية التحتية لنظام المدفوعات، وتعزيز الشمول المالي، وتقليل الاعتماد على النقد، والتحول التدريجي نحو الاقتصاد الرقمي. وقد أعلن البنك المركزي العراقي في شباط 2025 أن النظام المالي والمصرفي يتجه نحو تراجع العملات الورقية لمصلحة المدفوعات الرقمية،[2] وأن البنك يتحرك لإنشاء عملة رقمية خاصة به لتحل تدريجياً محل العملة الورقية.

---

1. **Bank for International Settlements (BIS)**. (2020). Central bank digital currencies: foundational principles and core features / Committee on Payments and Market Infrastructures (CPMI). Basel: BIS.p1.

2. البنك المركزي العراقي، تقارير مديرية تقنية المعلومات والمدفوعات حول البنية التحتية للمدفوعات الرقمية، 2025؛

وتعد العملة الرقمية للبنك المركزي العراقي شكل رقمي محتمل للدينار العراقي، يصدر عن البنك المركزي العراقي بوصفه السلطة النقدية الرسمية، ويُستخدم كوسيلة رقمية للدفع وتسوية المعاملات، مع احتفاظه بالصفة السيادية للنقود الوطنية، بما يجعله مختلفاً عن العملات المشفرة والافتراضية التي لا تصدر عن البنك المركزي.

III. الإطار المفاهيمي والمؤسسي للعملة الرقمية للبنك المركزي العراقي

يتناول هذا المحور الإطار المفاهيمي والمؤسسي للعملة الرقمية للبنك المركزي العراقي، من خلال بيان مفهومها، وتطور توجه البنك المركزي العراقي نحو إصدارها، وتحديد خصائصها وأهميتها، وأبرز الأدوات والآليات التي يمكن أن تستند إليها، وعلى النحو الآتي:

أولاً: مفهوم العملة الرقمية للبنك المركزي العراقي:

يُقصد بالعملة الرقمية للبنك المركزي شكلٌ من أشكال النقود الرقمية التي تصدر مباشرة عن البنك المركزي، وتتمتع بالصفة السيادية للنقود الوطنية، بحيث تمثل التزاماً على البنك المركزي، شأنها في ذلك شأن النقد التقليدي، ولكن في صورة رقمية.[3]

وبناءً على ذلك، يمكن تعريف العملة الرقمية للبنك المركزي العراقي بأنها:

شكل رقمي من الدينار العراقي يصدر ويضمنه البنك المركزي العراقي، ويُستخدم بوصفه وسيلة رسمية للدفع والتسوية وحفظ القيمة، ضمن إطار نقدي وقانوني وتنظيمي تحدده السلطة النقدية، وبما ينسجم مع أهداف السياسة النقدية والاستقرار المالي في العراق.

3. International Monetary Fund. (2023). Central Bank Digital Currency Virtual Handbook: Chapter 1 – Introduction and Operational Framework. Washington, D.C.: IMF. P5.

ويختلف هذا المفهوم عن العملات المشفرة مثل Bitcoin؛ إذ إن العملة الرقمية للبنك المركزي تصدر عن سلطة نقدية رسمية وتمثل التزاماً على البنك المركزي، في حين أن العملات المشفرة الخاصة لا تصدر عن البنك المركزي ولا تمثل التزاماً على الدولة.

ومن الضروري كذلك التمييز بين العملة الرقمية للبنك المركزي والدفع الإلكتروني؛ فالدفع الإلكتروني القائم حالياً في العراق يستخدم الدينار العراقي التقليدي، ولكن عبر أدوات رقمية مثل البطاقات والمحافظ الإلكترونية والتحويلات المصرفية. أما العملة الرقمية للبنك المركزي فتمثل شكلاً رقمياً جديداً للنقود نفسها، وليس مجرد وسيلة إلكترونية لنقل النقود التقليدية.

ثانياً: تطور توجه البنك المركزي العراقي نحو العملة الرقمية:

لم يبدأ توجه العراق نحو العملة الرقمية بصورة مفاجئة، بل جاء ضمن مسار تدريجي للتحول الرقمي في النظام المالي والمصرفي.

فقد عمل البنك المركزي العراقي خلال السنوات الماضية على تطوير البنية التحتية للمدفوعات الإلكترونية، بما في ذلك نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS)، ونظام المقاصة الإلكترونية، ونظام الدفع بالتجزئة، والدفع بواسطة الهاتف النقال، والمقسم الوطني للمدفوعات (National Switch). ويهدف هذا التطور بصورة عامة إلى زيادة استخدام أدوات الدفع الإلكتروني، وتقليل الاعتماد على النقد، وتوفير قاعدة بيانات للتحويلات، وتعزيز الرقابة الإلكترونية عليها.[4]

4. https://cbi.iq /news/view/2854

وفي عام 2025 أعلن البنك المركزي العراقي بصورة واضحة أن أحد توجهاته المستقبلية يتمثل في إنشاء عملة رقمية خاصة به[5]، وربط ذلك بالتحول المتوقع من العملات الورقية إلى المدفوعات الرقمية للبنوك المركزية.

كما تضمنت خطط البنك المركزي المتعلقة بالتحول الرقمي إعداد خارطة طريق لاعتماد العملات الرقمية للبنوك المركزية، وتشكيل فريق عمل، والمشاركة في ورش ودراسات متخصصة، ودراسة السوق وجمع المتطلبات، والاستعانة بخبرات استشارية لإعداد المتطلبات اللازمة للمشروع.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2025 أكد محافظ البنك المركزي العراقي أن مشروع الدينار الرقمي قيد التنفيذ[6]، لكنه يحتاج إلى وقت وبنية تحتية متكاملة لضمان إطلاقه بصورة مناسبة. وبذلك يمكن القول إن العراق انتقل من مرحلة الاهتمام النظري بالعملات الرقمية إلى مرحلة أكثر تقدماً تتمثل في دراسة المتطلبات والإعداد المؤسسي والفني لمشروع الدينار الرقمي.

ثالثاً: خصائص العملة الرقمية للبنك المركزي العراقي

يمكن تحديد أهم الخصائص [7]المتوقعة للدينار الرقمي العراقي بما يأتي:

1. السيادة النقدية: تصدر العملة الرقمية عن البنك المركزي العراقي وتمثل امتداداً رقمياً للنقود السيادية الوطنية.

5. **البنك المركزي العراقي**. (2025). تطوير أنظمة المدفوعات الوطنية والرؤية المستقبلية للتحول الرقمي وتخفيض التداول النقدي. بغداد: البنك المركزي العراقي، مديرية تقنية المعلومات والمدفوعات.
6. **البنك المركزي العراقي**، بيانات وإستراتيجية تطوير أنظمة المدفوعات والتحول الرقمي، بغداد، كانون الأول 2025
7. International Monetary Fund (IMF), Central Bank Digital Currency Virtual Handbook, op. cit., p. 8.

2. القيمة المقومة بالدينار العراقي: يفترض أن تكون وحدة العملة الرقمية مرتبطة بالدينار العراقي، بحيث لا تمثل عملة أجنبية أو أصلاً مضارباً مستقلاً.

3. الطبيعة الرقمية: يتم إصدارها وتداولها وتسويتها إلكترونياً دون الحاجة إلى الشكل الورقي للنقد.

4. الاعتماد على بنية دفع رقمية: تحتاج العملة إلى بنية تحتية آمنة قادرة على معالجة المعاملات وإدارة الحسابات أو المحافظ الرقمية والتسويات.

5. قابلية الرقابة والتنظيم: تخضع العملة للإطار القانوني والتنظيمي للبنك المركزي والجهات المختصة.

6. الأمان السيبراني: يمثل الأمن السيبراني عنصراً أساسياً في تصميم العملة الرقمية، بسبب ارتباطها المباشر بالنظام النقدي والمالي الوطني.[8]

7. إمكانية التكامل مع النظام المالي: ينبغي أن تكون العملة الرقمية قابلة للتكامل مع المصارف وشركات الدفع الإلكتروني والبنية التحتية القائمة للمدفوعات.

رابعاً: اهمية العملة الرقمية للبنك المركزي العراقي

تكمن أهمية ذلك، خصوصاً في إطار التحول الرقمي في اقتصاد العراق، على النحو الآتي:

1. تقليل الاعتماد على النقد الورقي، والاتجاه نحو تراجع العملات الورقية لمصلحة المدفوعات الرقمية.

8. World Bank. (2021). Central Bank Digital Currency: Background Technical Note. The World Bank Group, Washington, D.C.p5

2. رفع كفاءة نظام المدفوعات، يمكن أن تجعل المدفوعات والتسويات أسرع وأكثر كفاءة.

3. تعزيز الشمول المالي، يمكن ربطها بالمحافظ الرقمية والهوية المالية الرقمية وتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية.

4. تقليل الاقتصاد النقدي غير الرسمي، لأنها توفر إمكانية أكبر لتتبع التدفقات المالية، مع ضرورة وضع ضوابط قوية لحماية الخصوصية.

5. تعزيز السياسة النقدية، إذا انها قد توفر للبنك المركزي أدوات جديدة لفهم حركة النقود وإدارة السيولة وتنفيذ السياسة النقدية.

6. مكافحة غسل الأموال والتهرب المالي، من خلال بنية دفع أكثر تنظيماً وقابلية للرقابة، مع مراعاة الخصوصية.

7. دعم التحول إلى الاقتصاد الرقمي، وهذا يتوافق مع توجه البنك المركزي العراقي نحو تطوير المصارف الرقمية والخدمات المالية الحديثة. ففي 2026 أطلق البنك إطاراً لترخيص المصارف الرقمية ضمن برنامج إصلاح مصرفي أوسع.[9]

خامساً: أدوات وآليات العملة الرقمية العراقية

أن النظام المستقبلي للعملة الرقمية يمكن أن يعتمد على مجموعة من الأدوات والآليات، أهمها:

1. المحافظ الرقمية: وهي الوسيلة التي يمكن من خلالها للأفراد والمؤسسات

9. Central Bank of Iraq. (2026). Licensing Framework and Regulatory Guidelines for Digital Banks in Iraq. Central Bank of Iraq, Banking Supervision Department,

الاحتفاظ بالدينار الرقمي وإجراء المدفوعات والتحويلات.

2. منصات الدفع الرقمية: وهي البنية التي تسمح بتحويل الدينار الرقمي بين المستخدمين، والمصارف، والمؤسسات الحكومية ،والتجارية.
3. نظام التسوية المركزي: وهو النظام الذي يضمن تسوية المعاملات الرقمية بصورة نهائية وآمنة، ويكون مرتبطاً بالبنك المركزي.
4. الهوية المالية الرقمية: يمكن ربط استخدام العملة الرقمية بنظام هوية مالية رقمية يسمح بالتعرف على المستخدمين والتحقق من المعاملات وفق القواعد القانونية.
5. أدوات البرمجة المالية: يمكن مستقبلاً استخدام خصائص برمجية معينة في تنفيذ المدفوعات الحكومية أو التحويلات المشروطة، مع ضرورة تحديد حدود هذه البرمجة بما لا يضر بوظائف النقود وحرية التعامل.
6. أنظمة الرقابة ومكافحة غسل الأموال: ينبغي أن تتضمن البنية الرقمية آليات للامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحماية النظام المالي من الاستغلال غير المشروع.

IV. الآثار الاقتصادية والنقدية والمالية للعملة الرقمية في العراق

يتناول هذا المحور أبرز الانعكاسات الاقتصادية والنقدية والمالية المحتملة للعملة الرقمية في العراق.

اولاً: انعكاسات العملة الرقمية للبنك المركزي العراقي على الاقتصاد

تتمثل انعكاسات العملة الرقمية للعراق في مجموعة من الآثار الاقتصادية والنقدية والمالية، وأبرزها ما يأتي:

1. تعزيز كفاءة نظام المدفوعات: يمكن للعملة الرقمية أن تسهم في تقليل الوقت والتكلفة المرتبطين بعمليات الدفع والتسوية، ولا سيما إذا تم دمجه مع البنية التحتية القائمة للمدفوعات الإلكترونية. ويتوافق ذلك مع توجه البنك المركزي العراقي إلى تطوير نظام الدفع الإلكتروني وتقليل الاعتماد على النقد، حيث أكد البنك في 2026 استمرار العمل على رفع جودة وكفاءة وموثوقية خدمات الدفع الإلكتروني وتشجيع استخدامها.[10]
2. تقليل الاعتماد على النقد، يمثل ارتفاع استخدام النقد أحد التحديات أمام تحديث النظام المالي. ويمكن للعملة الرقمية أن توفر وسيلة رسمية بديلة للنقد الورقي، الأمر الذي قد يساعد في تقليل تكاليف إصدار ونقل وخزن وإدارة النقد.
3. تعزيز الشمول المالي، يمكن للعملة الرقمية، إذا صممت بصورة مناسبة، أن تساعد في الوصول إلى فئات لا تتعامل بصورة منتظمة مع المصارف التقليدية، ولا سيما من خلال المحافظ الرقمية ووسائل الدفع عبر الهاتف المحمول. وقد أشار البنك المركزي العراقي إلى ارتفاع نسبة الشمول المالي إلى نحو 40% في

10. البنك المركزي العراقي. (2024)، الخطة الاستراتيجية الثالثة لعام (2024–2026): تعزيز التحول الرقمي وتنشيط الدفع الإلكتروني وتدعيم البنية التحتية للمدفوعات.

عام 2025 مقارنة بنحو 20% قبل عامين، في إطار تطور الدفع الإلكتروني والخدمات المالية.[11]

4. دعم السياسة النقدية، قد توفر العملة الرقمية للبنك المركزي معلومات أكثر دقة عن حركة النقود والمدفوعات والسيولة، وهو ما يمكن أن يساعد السلطة النقدية في تحسين تحليل المتغيرات النقدية والمالية. ومن هنا يمكن أن تصبح العملة الرقمية أحد مكونات البنية الحديثة التي تدعم انتقال السياسة النقدية، مع بقاء تأثيرها الفعلي مرتبطاً بتصميم النظام ومدى انتشار استخدامه.
5. تحسين إدارة المدفوعات الحكومية، يمكن استخدام العملة الرقمية مستقبلاً في بعض المدفوعات والتحويلات الحكومية، مثل الرواتب والإعانات والتحويلات الاجتماعية، بما قد يرفع كفاءة الاستهداف ويقلل بعض تكاليف الوساطة والتسوية.
6. تعزيز الشفافية المالية، يمكن للمدفوعات الرقمية المنظمة أن توفر بيانات أفضل عن التدفقات المالية، مما يساعد على الحد من بعض الأنشطة غير الرسمية وتعزيز قدرة الجهات المختصة على الرقابة المالية.
7. دعم التحول الرقمي للاقتصاد العراقي، يمثل الدينار الرقمي جزءاً من تحول أوسع من الاقتصاد النقدي إلى الاقتصاد الرقمي، ولا ينبغي النظر إليه كمشروع نقدي منفصل عن تطوير المصارف الرقمية وأنظمة الدفع والأمن السيبراني والهوية الرقمية.

11. البنك المركزي العراقي. (2025). الاستراتيجية الوطنية الأولى للشمول المالي في العراق (2025–2029). قسم الشمول المالي.

ثانياً: الآثار المحتملة على السياسة النقدية

يمثل إدخال العملة الرقمية للبنك المركزي تحولاً مهماً في العلاقة بين البنك المركزي والجمهور والنظام المصرفي، ففي النظام التقليدي، يتعامل الأفراد بصورة مباشرة مع النقد الذي يصدره البنك المركزي، بينما يتم الجزء الأكبر من الأموال المصرفية من خلال ودائع المصارف التجارية. أما في نظام العملة الرقمية للبنك المركزي، فقد يصبح جزء من الأموال المتداولة لدى الجمهور في صورة رقمية صادرة مباشرة عن البنك المركزي.

وقد يترتب على ذلك تأثيرات في:

- الطلب على النقود.
- سرعة دوران النقود.
- إدارة السيولة.
- الودائع المصرفية.
- الوساطة المصرفية.
- انتقال السياسة النقدية.
- إدارة الأزمات المالية.

إلا أن هذه الآثار ليست حتمية، وإنما تعتمد بصورة أساسية على تصميم الدينار الرقمي، ولا سيما ما يتعلق بحدود الحيازة، وآليات التوزيع، وإمكانية دفع الفائدة على الأرصدة الرقمية، ودور المصارف التجارية في توزيع العملة.

ثالثاً: الآثار المحتملة على القطاع المصرفي العراقي

قد يؤدي انتشار العملة الرقمية إلى تغيير طبيعة العلاقة بين البنك المركزي والمصارف التجارية. فإذا تمكن الأفراد من الاحتفاظ بأرصدة رقمية مباشرة لدى البنك المركزي، دون الحاجة إلى الوساطة المصرفية، فقد يؤدي ذلك، في بعض الظروف، إلى انتقال جزء من الودائع من المصارف التجارية إلى العملة الرقمية للبنك المركزي. وهذا قد يحد من قدرة بعض المصارف على استخدام الودائع في منح الائتمان، خصوصاً في حالات فقدان الثقة أو الأزمات المالية.

ولذلك، فإن نجاح المشروع يتطلب تصميم نموذج يحافظ على دور المصارف التجارية في الوساطة المالية. ومن النماذج الممكنة اعتماد نظام ثنائي المستوى، يقوم فيه البنك المركزي بإصدار العملة الرقمية وإدارة بنيتها الأساسية، بينما تقوم المصارف وشركات الدفع بتقديم الخدمات للمستخدمين. وهذا يتلاءم مع الاتجاه العراقي الحالي نحو تطوير قطاع المدفوعات الإلكترونية والمصارف الرقمية، بدلاً من إلغاء دور المؤسسات المالية القائمة.

رابعاً: العملة الرقمية والاستقرار المالي

يمكن أن تسهم العملة الرقمية في تعزيز الاستقرار المالي من خلال تحسين كفاءة المدفوعات والتسويات، لكنها في الوقت نفسه قد تخلق مخاطر جديدة.

ففي حالة الأزمات المصرفية، قد يحاول الأفراد تحويل ودائعهم بسرعة من المصارف التجارية إلى الدينار الرقمي، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة سرعة سحب الودائع وتعميق الأزمات المصرفية. ومن ثم فإن تصميم العملة الرقمية العراقية ينبغي أن يوازن بين:



ولهذا يمكن استخدام حدود للحيازة أو حدود للتحويلات أو آليات أخرى تحد من انتقال الأموال بصورة مفاجئة من النظام المصرفي إلى العملة الرقمية.

خامساً: العملة الرقمية وكفاءة المالية العامة

تكتسب العملة الرقمية أهمية خاصة من منظور المالية العامة؛ إذ يمكن أن تسهم في تطوير إدارة الإيرادات والنفقات الحكومية. ففي جانب الإيرادات، يمكن استخدام أنظمة الدفع الرقمية في تحصيل الضرائب والرسوم الحكومية بصورة أكثر كفاءة وشفافية. أما في جانب النفقات، فيمكن استخدامها في دفع الرواتب والتحويلات الاجتماعية والإعانات الحكومية، مما يسمح بتقليل بعض حلقات الوساطة وتحسين استهداف المستفيدين. كما يمكن أن تؤدي زيادة الرقمنة إلى توفير معلومات أفضل عن التدفقات المالية الحكومية، الأمر الذي يساعد في تحسين إدارة النقد الحكومي والتنبؤ بالسيولة.

ومن هنا، فإن الدينار الرقمي لا ينبغي أن يُنظر إليه باعتباره مشروعاً نقدياً فقط، بل يمكن أن يمثل جزءاً من الإصلاح المالي والرقمي للدولة العراقية.

٧. تحديات إصدار العملة الرقمية ومتطلبات نجاحها في العراق:

يتناول هذا المحور أبرز تحديات إصدار العملة الرقمية في العراق، ومتطلبات نجاحها، فضلاً عن استشراف مستقبلها في ضوء توجهات تطوير النظام النقدي والمالي.

أولاً: التحديات التي تواجه إصدار الدينار الرقمي العراقي

رغم المزايا المحتملة، يواجه المشروع عدداً من التحديات، أهمها:

1. التحدي القانوني: ضرورة تحديد الوضع القانوني للدينار الرقمي وطبيعة الالتزام النقدي للبنك المركزي، وقابلية التحويل، والمسؤولية عن الأخطاء والنزاعات، وحقوق المستخدمين وجميع المتعاملين به.
2. التحدي التقني: الحاجة إلى بنية تحتية متقدمة قادرة على معالجة عدد كبير من المعاملات بصورة آمنة ومستقرة
3. الأمن السيبراني: أي اختراق أو خلل واسع في النظام الرقمي قد تكون له آثار مباشرة على الثقة بالنظام النقدي.
4. الخصوصية: ينبغي تحقيق التوازن بين حماية خصوصية المستخدمين ومتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
5. الاستقرار المصرفي: ينبغي منع تصميم العملة الرقمية بطريقة تؤدي إلى إضعاف الودائع المصرفية أو الوساطة المالية.
6. الثقافة المالية والرقمية: نجاح المشروع يعتمد على قدرة المواطنين والمؤسسات على استخدام أدوات الدفع الرقمية.
7. البنية التحتية والاتصال: يتطلب انتشار العملة الرقمية توفر اتصالات وشبكات دفع مستقرة وآمنة في مختلف مناطق العراق.
8. الثقة العامة: يتوقف نجاح الدينار الرقمي على ثقة الجمهور بالبنك المركزي وبالنظام المصرفي وبأمن التكنولوجيا المستخدمة.

وتزداد أهمية هذه التحديات في ظل اهتمام البنك المركزي العراقي بتطوير الأمن السيبراني والأنظمة الرقمية، ووجود تعليمات خاصة بالصمود السيبراني للقطاع المالي والمصرفي.

ثانياً: متطلبات نجاح مشروع الدينار الرقمي العراقي

يمكن تحديد مجموعة من المتطلبات الأساسية لنجاح المشروع:

1. وضع إطار قانوني واضح للعملة الرقمية.
2. بناء بنية تحتية رقمية مركزية وآمنة.
3. تطوير أنظمة متقدمة للأمن السيبراني.
4. ربط العملة الرقمية بأنظمة الدفع العراقية القائمة.
5. المحافظة على الدور الأساسي للمصارف التجارية.
6. اعتماد نموذج تدريجي في الإطلاق والتوسع.
7. تحديد حدود مناسبة للحيازة والتحويلات في المراحل الأولى.
8. توفير آليات فعالة لحماية المستهلك والخصوصية.
9. تدريب المؤسسات المالية والموظفين والمستخدمين.
10. إجراء تجارب محدودة قبل التعميم الوطني.
11. تطوير إطار واضح لإدارة المخاطر.
12. التنسيق بين البنك المركزي ووزارة المالية والمصارف وشركات الدفع والجهات الرقابية.

شكل (1) متطلبات نجاح إصدار العملة الرقمية للبنك المركزي العراقي



المصدر: **من إعداد الباحث**

ثالثاً: مستقبل العملة الرقمية في العراق

تشير التطورات الرسمية إلى أن البنك المركزي العراقي يتعامل مع العملة الرقمية بوصفها جزءاً من التحول الهيكلي للنظام المالي، وليس باعتبارها مشروعاً تقنياً منفصلاً. فقد أشار البنك إلى إنشاء خارطة طريق لاعتماد العملات الرقمية للبنوك المركزية، كما أعلن لاحقاً أن مشروع الدينار الرقمي قيد التنفيذ ويحتاج إلى استكمال البنية التحتية قبل إطلاقه. وفي هذا السياق، فإن مستقبل الدينار الرقمي العراقي يعتمد على قدرة البنك المركزي على تحقيق توازن بين ثلاثة أهداف رئيسة:

الأول: الكفاءة الرقمية، من خلال تطوير وسائل دفع أسرع وأقل تكلفة.

الثاني: الاستقرار النقدي والمالي، من خلال منع انتقال العملة الرقمية بصورة تؤدي إلى اضطراب الودائع والسيولة المصرفية.

الثالث: السيادة النقدية، من خلال توفير بديل رقمي رسمي للعملات والأصول الرقمية الخاصة وتعزيز الثقة بالدينار العراقي.

كما أن توجه العراق في نهاية 2025 إلى تشكيل لجنة وطنية عليا لتنظيم الأصول الافتراضية، بهدف إعداد إطار تنظيمي للأصول الرقمية والافتراضية والمشفرة، يؤكد أن التحول الرقمي المالي أصبح جزءاً من أجندة السياسة المالية والنقدية والتنظيمية في العراق، وليس مجرد تطور تقني محدود[12].

ومن خلال ما سبق، يمكن الاستنتاج أن العملة الرقمية للبنك المركزي العراقي تمثل أحد أهم المشاريع المستقبلية في مسار تحديث النظام النقدي والمالي العراقي. فهي تختلف جوهرياً عن العملات المشفرة الخاصة، كونها تمثل نقوداً سيادية يصدرها البنك المركزي، وتستمد قيمتها من العملة الوطنية ومن الإطار القانوني للدولة.

ولا تكمن أهمية الدينار الرقمي في استبدال الأوراق النقدية بصورة آلية، وإنما في إمكانية إعادة تنظيم العلاقة بين البنك المركزي والمصارف والمواطنين وأنظمة الدفع، وتحسين كفاءة المدفوعات، وتعزيز الشمول المالي، وتطوير إدارة السيولة، وتحسين بعض جوانب الإدارة المالية الحكومية. غير أن نجاح المشروع يتوقف على التصميم المؤسسي والتقني والقانوني للعملة الرقمية. ولذلك، فإن الإطلاق التدريجي يبدو أكثر ملاءمة للعراق من الانتقال السريع والشامل، مع ضرورة المحافظة على الدور الوسيط للمصارف التجارية،

12. البنك المركزي العراقي، المكتب الإعلامي، «اللجنة الوطنية العليا لتنظيم الأصول الافتراضية تبحث إعداد إطار تنظيمي متكامل وفق أفضل الممارسات الدولية».

وتوفير حماية قوية للخصوصية والأمن السيبراني، وإجراء اختبارات تجريبية قبل التعميم.

وعليه، فإن الدينار الرقمي يمكن أن يمثل، في المديين المتوسط والطويل، أداة من أدوات تحديث النظام النقدي العراقي وتعزيز السيادة النقدية والتحول نحو الاقتصاد الرقمي، شريطة أن يكون جزءاً من إصلاح شامل لنظام المدفوعات والقطاع المصرفي والسياسة النقدية والمالية، وليس مشروعاً تقنياً قائماً بذاته.

ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية الانتقال من دراسة الإطار النظري والتحديات العامة للعملة الرقمية إلى بحث إمكانية توظيفها في معالجة بعض الاحتياجات الفعلية للاقتصاد العراقي، ولا سيما في مجال تطوير أنظمة المدفوعات والتسويات المالية الحكومية. وهو ما يشكل الأساس الذي ينطلق منه النموذج العملي المقترح للعملة الرقمية العراقية، والمتمثل في مشروع «السومري الرقمي».

VI. النموذج العملي المقترح – السومري الرقمي

السومري الرقمي

نموذج مقترح لعملة رقمية للبنك المركزي العراقي لتطوير نظام تسوية المعاملات المالية الحكومية

الملخص التنفيذي لمشروع «السومري الرقمي"

1) يقترح هذا البحث إنشاء (السومري) بوصفه عملة رقمية سيادية عراقية يصدرها البنك المركزي العراقي،[13] لتكون امتداداً رقمياً للنظام النقدي الوطني، مع الحفاظ على الدينار العراقي بوصفه العملة الوطنية ووحدة الحساب الأساسية. ولا تستهدف الفكرة إلغاء الدينار أو إجبار المواطنين على استبداله، وإنما إنشاء أداة نقدية رقمية أكثر كفاءة في المدفوعات والتسويات الحكومية، وقابلة للتتبع والبرمجة، مع توفير حوافز اقتصادية تجعل التعامل بها خياراً مرغوباً لدى الأفراد والشركات والجهات الحكومية.
2) تقوم الفكرة على اعتماد وحدة قياس ثابتة للسومري مقابل الدينار العراقي، بحيث يحدد البنك المركزي سعر التحويل بصورة ثابتة، 1 سومري رقمي = 10,000 دينار عراقي.
3) وبهذا يمكن معالجة مشكلة ضخامة الأرقام النقدية المتداولة في الاقتصاد العراقي، والتي تجعل التعامل مع قيم بمئات المليارات والتريليونات أمراً شائعاً، من خلال إعادة تحجيم الوحدة النقدية بصورة رقمية. ولا يعني ذلك بحد ذاته خفض القيمة الحقيقية

13. التوافق مع التوجه العالمي والعراقي، يأتي المشروع في توقيت يتسارع فيه العالم نحو العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDC)، إذ تشير المعطيات إلى أن 146 دولة تتطلع حالياً إلى نوع من العملات الرقمية للبنوك المركزية، ارتفاعاً من 87 دولة فقط في مايو 2022، مع وجود 41 مشروعاً تجريبياً قيد التشغيل حول العالم، ناهيك عن دعم قوي لكل من BIS وIMF، كما أن البنك المركزي العراقي يتحرك بالفعل في هذا الاتجاه، حيث أعلن محافظ البنك المركزي في شباط 2025 عن خطط لإطلاق عملة رقمية كبديل تدريجي للعملة الورقية.

للنقود أو القضاء على التضخم، وإنما يهدف إلى تبسيط التعاملات والمحاسبة والأنظمة المالية وتقليل "التضخم الرقمي" في حجم الأرقام النقدية. أما الحفاظ على القوة الشرائية والثقة بالسومري، فيتطلب سياسة نقدية ومالية منضبطة تحدد كمية الإصدار وتمنع الإفراط في خلق السيولة.

4) ويصدر السومري حصرياً من البنك المركزي العراقي، وتكون مسؤوليته الأساسية تحديد كمية الإصدار والمحافظة على استقرار قيمته وفق وحدة القياس المعتمدة. ولا يقترح النموذج أن يكون إصدار السومري تمويلاً نقدياً إضافياً للإنفاق الحكومي؛ بل ينبغي أن يكون الإصدار منضبطاً ومقابلاً لأصل نقدي أو تسوية مالية محددة، بحيث لا يؤدي إلى زيادة غير مبررة في الكتلة النقدية. ويمكن أن يبدأ المشروع بصورة تجريبية محدودة، بحيث تخصص نسبة من الإنفاق الحكومي، وبالأخص الرواتب، للسومري الرقمي. ويُقترح مبدئياً اختبار نسبة تصل إلى 20% من إجمالي الرواتب المشمولة بالتجربة، على أن تحدد النسبة النهائية وفق قدرة النظام النقدي والمالي ونتائج المرحلة التجريبية.

5) آلية بناء الثقة والقبول المؤسسي والمجتمعي بالعملة الرقمية العراقية: ويتم ذلك من خلال تظافر النقاط الاتية:

- ✓ إن نجاح إصدار العملة الرقمية العراقية لا يرتبط بالقدرة الفنية والتكنولوجية على إصدارها وتداولها فحسب، وإنما يعتمد بدرجة أساسية على بناء الثقة بها وضمان قبولها من قبل المؤسسات الحكومية والقطاع المصرفي والأفراد. ويتطلب ذلك توفير مجموعة من الضمانات النقدية والمؤسسية والاقتصادية التي تجعل العملة الرقمية وسيلة موثوقة ومقبولة لتسوية المعاملات المالية.
- ✓ وفي هذا الإطار، يمكن أن يستند بناء الثقة والقبول بالعملة الرقمية العراقية إلى المرتكزات الآتية:

أولاً: ضمان البنك المركزي العراقي للقيمة النقدية وقابلية التحويل: يمثل البنك المركزي العراقي المصدر الأساسي للثقة النقدية بالعملة الرقمية، من خلال توليه مسؤولية إصدارها وتنظيمها وضمان قيمتها، مع توفير إمكانية تحويلها إلى الدينار العراقي التقليدي والعكس، وفق نسبة تحويل ثابتة ومعلنة، دون التعرض لمخاطر تقلبات أسعار الصرف بين الشكلين الرقمي والتقليدي للنقود، ويقتضي ذلك ضمان قابلية التحويل والاسترداد بصورة مستمرة، وإتاحة الوصول إلى خدمات التحويل والتسوية في مختلف الأوقات والأماكن، بما يعزز ثقة الأفراد والمؤسسات بقدرتها على الاحتفاظ بالقيمة وأداء وظائف النقود.

ثانياً: اعتماد الحكومة للعملة الرقمية في تسوية المعاملات المالية الحكومية: يمثل اعتماد الحكومة العراقية للعملة الرقمية في تسوية معاملاتها المالية أحد أهم مصادر تعزيز القبول المؤسسي والعملي بها، إذ إن استخدام الحكومة لهذه العملة في تحصيل الإيرادات العامة وتنفيذ النفقات العامة يوفر لها مجالاً واسعاً للاستخدام الفعلي، ويحولها من مجرد وسيلة دفع رقمية إلى أداة معتمدة في تنفيذ الالتزامات المالية الحكومية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال اعتمادها تدريجياً في دفع جزء من رواتب الموظفين، وتسديد الضرائب والرسوم، وفواتير الكهرباء والماء والخدمات العامة، فضلاً عن تسوية المدفوعات الحكومية للمقاولين والمجهزين والشركات. من شأن هذا التوجه أن يعزز الطلب الفعلي على العملة الرقمية، ويوسع نطاق تداولها، ويرفع مستوى الثقة بها نتيجة ارتباط استخدامها بالمعاملات المالية اليومية للدولة والمجتمع.

ثالثاً: تعزيز قبول القطاع المصرفي والقطاع الخاص: يتطلب انتشار العملة الرقمية توسيع نطاق قبولها لدى المصارف والمؤسسات المالية والشركات

التجارية ومقدمي الخدمات، من خلال ربط المحافظ الرقمية بالمنظومة المصرفية ومنصات الدفع، وإتاحة استخدامها في عمليات البيع والشراء والتحويل والتسوية، بما يسهم في بناء شبكة متكاملة من المستخدمين ويوسع دائرة التعامل بها.

رابعاً: تعزيز الثقة المجتمعية وحماية المستخدمين: يتطلب تحقيق القبول المجتمعي توفير بيئة آمنة وسهلة الاستخدام، من خلال حماية أرصدة المستخدمين وبياناتهم المالية، وضمان سرية المعلومات الشخصية، وتوفير آليات لمعالجة الشكاوى وتسوية النزاعات، إلى جانب نشر الثقافة المالية والرقمية وتعريف المواطنين بخصائص العملة الرقمية ومزايا استخدامها وضمانات التعامل بها.

خامساً: اعتماد التدرج في التطبيق وتوسيع نطاق الاستخدام: ينبغي أن يتم إدخال العملة الرقمية بصورة تدريجية، من خلال البدء بمجموعة محددة من المعاملات الحكومية والمستخدمين والمؤسسات، ثم تقييم التجربة وتطويرها وتوسيع نطاقها وفقاً للنتائج المتحققة، بما يقلل المخاطر التشغيلية والتكنولوجية ويساعد على بناء الثقة من خلال التجربة العملية.

6) تقوم وزارة المالية بإدارة الجانب المالي من العملية، بحيث تُخصص المبالغ اللازمة للرواتب وفق النظام المعتمد، ثم يحصل الموظفون المشمولون بالتجربة على جزء من مستحقاتهم بالسومري. ويصبح السومري بعد ذلك وسيلة دفع وتسوية حقيقية، وليس مجرد رصيد رقمي ساكن، ويمكن الاحتفاظ به كوديعة مصرفية ايضاً.[14] فيستطيع

14. وهناك تميز هام بين الاحتفاظ بالسومري وهي على النحو الاتي:
السومري داخل المصرف (إيداع وسيولة مع عائد): يُعامل السومري المحتفظ به داخل الحساب المصرفي كأموال سائبة وحرة تماماً دون تجميد أو قيد زماني (سيولة عالية قابلة للسحب أو الإنفاق بأي لحظة)، وفي الوقت نفسه يُحسب عليه عائد مالي يولد أرباحاً دورية على أساس الرصيد المتبقي الفعلي. ويهدف هذا التصميم إلى تحفيز الشمول المالي وتشجيع الأفراد والشركات على ترك الأموال

الموظف استخدامه في دفع الخدمات الحكومية المختلفة، مثل الكهرباء والماء والرسوم والضرائب وبعض الخدمات البلدية، وكذلك شراء البنزين والمنتجات أو الخدمات التي تقرر الدولة قبول السومري فيها.[15] كما يمكن استخدامه في تسوية المدفوعات بين المؤسسات والوزارات الحكومية، مثل وزارة النفط ووزارة الصناعة ووزارة التجارة وغيرها، بما يؤدي إلى إنشاء دورة مالية رقمية داخل القطاع الحكومي يمكن تتبعها وقياسها بصورة مستمرة.

7) تتميز هذه الدورة بوجود مفهوم إعادة تدوير السومري داخل الاقتصاد الحكومي، فعندما يستلم الموظف جزءاً من راتبه بالسومري، ثم يستخدمه لدفع فاتورة كهرباء أو رسم حكومي أو شراء وقود، يعود السومري إلى الجهة الحكومية أو إلى النظام المالي المرتبط بها. ومن ثم يمكن إعادة استخدامه في تسويات حكومية أخرى، بدل أن تنتهي حركة الأموال بمجرد دفع الراتب، ويساعد ذلك على تحسين إدارة التدفقات النقدية الحكومية، ورفع القدرة على معرفة حجم الأموال المتاحة وتوقيت دخولها وخروجها، وتعزيز قدرة الحكومة على التخطيط للمدفوعات والالتزامات، بما في ذلك تحسين انتظام دفع الرواتب في مواعيدها.

داخل الجهاز المصرفي بدلاً من اقتنائها بشبكة خارج قطاع المصارف.

السومري خارج المصرف (وسيلة تداول ودفع دون عائد): يُعامل السومري المتداول خارج النظام المصرفي (في المحافظ الرقمية الباردة أو معاملات الكاش الرقمي السريعة) بوصفه أداة تبادل وتبضّع يومية فقط. ولا يحقق هذا الرصيد أي عائد أو فائدة مصرفية، بل يترتب عليه تطبيق نظام تاريخ المراجعة (Date Line) للحد من الاكتناز النقدي وإجبار الأموال على الدوران أو العودة إلى الحسابات المصرفية.

15. وهناك استخدامات عديدة للسومري الرقمي، منها:

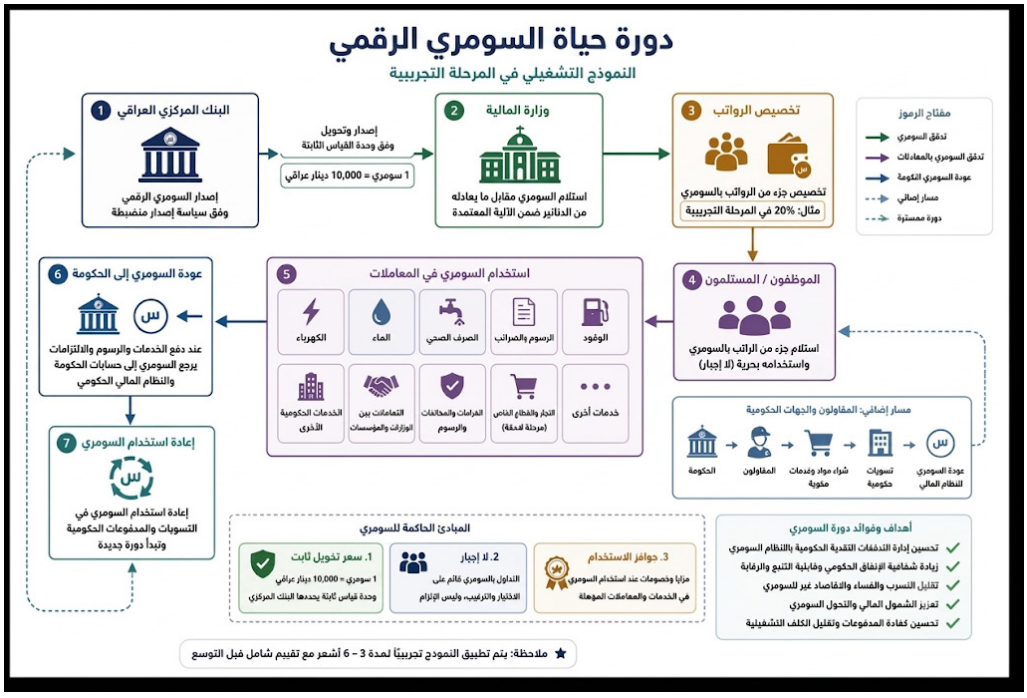
السومر العقاري (تسوية المعاملات العقارية والضمانات) اذان التعاملات العقارية تعتمد على كتل ضخمة من النقد الورقي (الكاش) أو الدولار، مما يسبب مخاطر سرقة وغسيل أموال وتذبذب بالأسعار. وهما يمكن اعتماد السومري الرقمي في تسجيل وتسوية المعاملات العقارية الكبرى في دائرة التسجيل العقاري.

نظام «الاعتمادات المستندية الرقمية للاستيراد (Digital Sumari LCs)، اذ يمكن ان يتيح البنك المركزي يمكن للتجار والمستوردين المسجلين رسمياً فتح اعتمادات مستندية بالسومري الرقمي لشراء العملة الأجنبية بالسعر الرسمي المباشر لتغطية الاستيرادات.

8) كما يقترح النموذج استخدام السومري في جزء من الإنفاق الاستثماري الحكومي، ولا سيما مدفوعات المقاولين. ويمكن أن يحصل المقاول، بحسب طبيعة العقد، على جزء من مستحقاته بالسومري. ويستخدم هذا الجزء في دفع الأجور والمشتريات والخدمات المحلية والرسوم والالتزامات الحكومية. أما عندما يحتاج المقاول إلى استيراد مواد أو معدات من الخارج، فيمكنه تحويل السومري عبر النظام المصرفي وفق القواعد المحددة إلى العملة الأجنبية اللازمة للاستيراد. وبهذه الآلية يمكن للسومري أن يدخل تدريجياً في دورة الإنتاج والاستثمار، بدل أن يبقى محصوراً في الرواتب أو المدفوعات الحكومية.

9) لا يقوم المشروع على الإجبار، فالمبدأ الأساسي هو الترغيب والحوافز الاقتصادية، ويُشجع المواطن والتاجر والمقاول على استخدام السومري من خلال منح مزايا لا يحصل عليها بنفس الدرجة عند استخدام الدينار. فعلى سبيل المثال، إذا كان سعر لتر البنزين 850 ديناراً عند الدفع بالدينار، يمكن أن يكون السعر عند الدفع بالسومري بقيمة تعادل نحو 820–830 ديناراً، ويمكن تطبيق المبدأ نفسه، ضمن ضوابط مالية واضحة، على بعض الرسوم والخدمات الحكومية. كما يمكن منح التجار ومقدمي الخدمات حوافز مرتبطة بانخفاض كلفة التسوية أو سرعة التحويل عند قبول السومري. وبذلك يصبح استخدام السومري قائماً على «حرية الاختيار مع أفضلية الاستخدام»، وليس على فرضه بالقانون.

10) يستند النموذج كذلك إلى ضرورة بناء سياسة نقدية خاصة بالسومري، تتسم بدرجة عالية من الانضباط. فثبات وحدة القياس بين السومري والدينار يجب أن يكون واضحاً وموثوقاً، بينما يمكن أن تختلف الحوافز المرتبطة باستخدام السومري وفق السياسة الاقتصادية والمالية للدولة. ويهدف هذا التصميم إلى بناء الثقة بالسومري باعتباره نقوداً رقمية سيادية صادرة عن البنك المركزي، مع المحافظة على سلامة النظام المصرفي ومنع تحوّل السومري إلى مصدر إضافي غير منضبط للسيولة أو التضخم.



11) من المتوقع أن يحقق المشروع مجموعة من الآثار الاقتصادية، أهمها تحسين الشمول المالي، وتقليل الاعتماد على التعاملات النقدية، ورفع شفافية الإنفاق الحكومي، وتعزيز الرقابة على حركة الأموال، والحد من بعض أشكال التسرب والفساد والتهرب، وتحسين كفاءة إدارة التدفقات النقدية الحكومية. كما يمكن أن يساعد انتشار السومري، إذا ترافق مع انضباط نقدي ومالي حقيقي، في تعزيز الثقة بالنظام النقدي وتحسين استقرار الدينار وسوق الصرف بصورة غير مباشرة، مع التأكيد أن إصدار السومري بحد ذاته لا يضمن انخفاض التضخم أو ارتفاع قيمة الدينار.

12) تقترح الدراسة تنفيذ المشروع على مرحلة تجريبية تمتد من ثلاثة إلى ستة أشهر، تبدأ بعدد محدود من الوزارات والموظفين والخدمات الحكومية، ثم تخضع لعملية تقييم شاملة قبل اتخاذ قرار التوسع. وتشمل مؤشرات التقييم معدل استخدام السومري، وسرعة دورانه، ونسبة عودته إلى النظام الحكومي، وكلفة المعاملات، وأثره في الودائع المصرفية والسيولة، وانتظام دفع الرواتب، ومستوى الشمول المالي، وشفافية الإنفاق الحكومي، وأثره المحتمل في سوق الصرف.

VII. الخاتمة

الدينار السومري لا يُقدَّم باعتباره مجرد وسيلة دفع إلكترونية، وإنما باعتباره نموذجاً مقترحاً لسياسة نقدية رقمية عراقية تجمع بين العملة الرقمية السيادية، وإدارة التدفقات النقدية الحكومية، وانتظام الرواتب، والرقابة على الإنفاق، والحوافز الاقتصادية، مع الحفاظ على حرية الأفراد في الاختيار. ويهدف النموذج في نهايته إلى إنشاء دورة مالية رقمية أكثر انضباطاً وشفافية، تبدأ من البنك المركزي، وتنتقل عبر المالية والرواتب والإنفاق الحكومي، ثم تعود إلى النظام من خلال المدفوعات والتسويات، بما يجعل السومري أداة محتملة لتحديث النظام النقدي والمالي العراقي دون إلغاء الدينار العراقي أو فرض عملة جديدة على المجتمع.

المصادر:

1. البنك المركزي العراقي. (2024)، الخطة الاستراتيجية الثالثة لعام (2024–2026): تعزيز التحول الرقمي وتنشيط الدفع الإلكتروني وتدعيم البنية التحتية للمدفوعات.

2. البنك المركزي العراقي. (2025). الاستراتيجية الوطنية الأولى للشمول المالي في العراق (2025–2029. قسم الشمول المالي.

3. البنك المركزي العراقي، المكتب الإعلامي، «اللجنة الوطنية العليا لتنظيم الأصول الافتراضية تبحث إعداد إطار تنظيمي متكامل وفق أفضل الممارسات الدولية».

4. **البنك المركزي العراقي**. (2025). تطوير أنظمة المدفوعات الوطنية والرؤية المستقبلية للتحول الرقمي وتخفيض التداول النقدي. بغداد: البنك المركزي العراقي، مديرية تقنية المعلومات والمدفوعات.

5. **البنك المركزي العراقي**، بيانات وإستراتيجية تطوير أنظمة المدفوعات والتحول الرقمي، بغداد، كانون الأول 2025

6. البنك المركزي العراقي، تقارير مديرية تقنية المعلومات والمدفوعات حول البنية التحتية للمدفوعات الرقمية، 2025؛

7. **Bank for International Settlements (BIS)**. (2020). Central bank digital currencies: foundational principles and core features / Committee on Payments and Market Infrastructures (CPMI). Basel: BIS.

8. **Central Bank of Iraq**. (2026). Licensing Framework and

Regulatory Guidelines for Digital Banks in Iraq. Central Bank of Iraq, Banking Supervision Department,

9. **Central Bank of Iraq**. https://cbi.iq/news/view/2854

10. **International Monetary Fund**. (2023). Central Bank Digital Currency Virtual Handbook: Chapter 1 – Introduction and Operational Framework. Washington, D.C.: IMF.

11. **World Bank**. (2021). Central Bank Digital Currency: Background Technical Note. The World Bank Group, Washington, D.C.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org